

12 September 2017

Original: English*

اللجنة الفرعية المعنية بالانحجار غير المشروع بالمخدرات
والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط
الدورة الثانية والخمسون

بيروت، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت**

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها اللجنة الفرعية في دورتها الخمسين

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها اللجنة الفرعية في دورتها الخمسين

مذكّرة من الأمانة

- ١- اعتمدت اللجنة الفرعية المعنية بالانحجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط، خلال دورتها الخمسين التي عُقدت في أبو ظبي من ٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، مجموعة من التوصيات بعد أن نظرت الأفرقة العاملة في المسائل المبيّنة أدناه.
- ٢- ووفقاً للممارسة المتبعة، أُرسِل تقرير الدورة الخمسين إلى الحكومات الممثّلة في تلك الدورة. وأُرسِل استبيان بشأن تنفيذ التوصيات التي اعتمدت أثناء الدورة الخمسين في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ من أجل تقديم الردود عليه حتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.
- ٣- وقد أُعدت هذه الوثيقة على أساس المعلومات التي قدمتها الحكومات إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) رداً على ذلك الاستبيان. وحتى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، كانت قد وردت ردود من حكومات الأردن والإمارات العربية المتحدة وباكستان وتركيا والجمهورية العربية السورية وقطر ومصر.

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والروسية والعربية فقط، وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.

** UNODC/SUBCOM/52/1



المسألة ١: مواجهة الاتجاهات الجديدة في استخدام التكنولوجيا من جانب المتجرين بالمخدرات

التوصية ١

ينبغي للحكومات أن تدعم التعاون الوثيق بين أجهزة إنفاذ القانون الوطنية ومقدمي خدمات الإنترنت والخدمات البريدية وشركات نقل البريد لديها لوضع ضوابط فعالة ومتكاملة لمواجهة التحدي المتمثل في صيدليات الإنترنت والمواقع الشبكية المماثلة التي تباع المخدرات غير المشروعة والمستحضرات الصيدلانية الخاضعة للمراقبة.

٤- أفادت حكومة مصر بأنها بصدد اتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار هذه التوصية، وأنها أنشأت مديرية عامة لمكافحة الجريمة السيبرانية، وأدرجت أحكاماً معنية بفرض الرقابة على هذه الجرائم في التشريعات الجنائية ويجري تحديثها وفقاً للتطورات. والجدير بالذكر أن الخدمات الصيدلانية على شبكة الإنترنت غير متوفرة في مصر.

٥- ولا تشكل الصيدليات غير القانونية والمحتملة على الإنترنت حتى الآن تحدياً كبيراً في باكستان. غير أن قسم الاستخبارات/التحقيقات في فرقة مكافحة المخدرات يشير إلى أن المتجرين يمكنهم بيع المؤثرات النفسانية غير القانونية على شبكة الإنترنت، وأن الشباب يستخدمون محركات البحث على شبكة الإنترنت بحثاً عن مخدرات الحفلات والمؤثرات النفسانية، إذ إن أي شخص يملك حساباً على نظام الدفع "PayPal" أو بطاقة ائتمان أو حتى بالدفع نقداً يمكنه شراء المخدرات عبر البريد الإلكتروني. أما فيما يخص مسألة شركات نقل البريد، فقد تمكنت فرقة مكافحة المخدرات من توطيد التعاون مع شركات نقل البريد وإقامة علاقات مع عاملين فيها كمصدر معلومات، وترتب عن ذلك الكشف عن العديد من شحنات المخدرات المشبوهة والمضبوطات من المخدرات.

٦- وأفادت قطر بأن أجهزة إنفاذ القانون ومقدمي خدمات الإنترنت ومقدمي الخدمات البريدية وشركات نقل البريد تتعاون وتنسق في التصدي للتحديات التي تفرضها الصيدليات على شبكة الإنترنت والمواقع الإلكترونية المشبوهة التي تباع المخدرات غير المشروعة والمستحضرات الصيدلانية الخاضعة للمراقبة من خلال ما يلي: رصد المواقع الشبكية ووسائل الإعلام الجديدة الأخرى المشاركة في تسويق المخدرات والعمل مع السلطات لإغلاقها؛ والتنسيق والتعاون مع الهيئة العامة للجمارك بغية اتخاذ إجراءات أكثر صرامة لتفتيش الطرود التي تصل عبر البريد أو جواً، وهي الطريقة المستخدمة في توصيل المخدرات، لا سيما المؤثرات النفسانية الجديدة، التي تقتنى من الصيدليات غير المرخصة عبر الإنترنت والمواقع الشبكية المشبوهة؛ وتنظيم اجتماعات تنسيق منتظمة للتعرف على جهات الوصل وتبادل المعلومات بطريقة مناسبة وشاملة. ويعمل مركز مكافحة الجرائم الإلكترونية كذلك على مكافحة جميع أشكال الجريمة السيبرانية في البلاد والكشف عنها والتحقيق بشأنها وتجميع الأدلة بخصوصها. ويعتبر هذا المركز، الذي يطبق أحدث التكنولوجيات والمعدات لمكافحة هذه الجريمة، أكثر مركز متطور من نوعه في المنطقة.

٧- وأبلغت حكومة الجمهورية العربية السورية عن إنشاء فرع لمكافحة جرائم المعلوماتية، وأفادت بأن الأجهزة الوطنية لإنفاذ القانون تنسق مع شركات نقل البريد ومقدمي الخدمات البريدية.

٨- وفي تركيا، اتُخذت تدابير فعالة بشأن مقدمي خدمات الإنترنت، والخدمات البريدية وشركات نقل البريد لوضع ضوابط فعالة ومتكاملة لمواجهة التحدي المتمثل في صيدليات الإنترنت والمواقع الشبكية المماثلة التي تباع المخدرات غير المشروعة والمستحضرات الصيدلانية الخاضعة للمراقبة في إطار الوثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وخطة العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. والوثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة وخطة العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، توجد هياكل تنسيق راسخة لمكافحة المخدرات في تركيا، تتمثل في ثلاث هيئات وهي: المجلس الأعلى لمكافحة المخدرات، وهيئة مكافحة المخدرات، وهيئة التقنية لمكافحة المخدرات، تشارك فيها جميع الوزارات ذات الصلة، كما توجد هيئة تنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون ضمن وزارة الداخلية.

٩- وتقيم وزارة الداخلية في الإمارات العربية المتحدة شراكة استراتيجية مع هيئة تنظيم الاتصالات ومقدمي خدمات الإنترنت في البلاد لمكافحة تسويق المخدرات عبر الإنترنت. وصُممت خدمة "مكافح" الهاتفية (رقم هاتفي مجاني: ٨٠٠٤٤) لإذكاء الوعي إزاء المخاطر المرتبطة بالمخدرات وللمساعدة الضحايا وتقديم المعلومات ذات الصلة. واعتمد مؤشر استراتيجي وطني في سياق التصدي للتحديات التي يفرضها تسويق المخدرات على الإنترنت.

التوصية ٢

ينبغي للحكومات أن تشجع سلطاتها المعنية بإنفاذ القانون على التنسيق وتبادل المعلومات على نحو منظم بشأن الاتجاهات الحالية في الجرائم السيبرانية المكتشفة والشخصيات أو الجماعات التي يتبين أنها مصدر تلك الجرائم، وعلى التشارك في أفضل الممارسات وتدابير التصدي الرامية إلى التحقيق بنجاح في تلك الجرائم.

١٠- أفادت مصر بأن لديها آليات عديدة لتشاطر المعلومات والتنسيق مع السلطات المعنية بملاحقة مرتكبي هذه الجرائم، وأن ذلك قد أفضى إلى ملاحقة الجناة في العديد من القضايا.

١١- وعلى الرغم من عدم حدوث أي حالة من حالات الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت حتى الآن، تجري تدريجياً توعية سلطات إنفاذ القوانين المعنية بالمخدرات في باكستان بهذه الظاهرة، وصار هناك مواد كافية متعلقة بالجريمة السيبرانية مدرجة في برامج التدريبات الموجهة لأجهزة إنفاذ القانون والتي تنظمها الأكاديمية التابعة لفرقة مكافحة المخدرات.

١٢- وأفادت قطر بأنه يجري تبادل المعلومات المتعلقة بمراقبة المخدرات والجرائم المتصلة بها، بما في ذلك الجرائم السيبرانية، من خلال مكتب الاتصالات والعلاقات الدولية التابع لإدارة الرقابة الدوائية، وذلك على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، كما يُستفاد من التجارب والممارسات الناجحة في مكافحة هذه الجرائم بصورة فعالة.

١٣- وأصدرت اللجنة الوطنية لشؤون المخدرات في الجمهورية العربية السورية توصيات تشدد على أهمية التنسيق وتعزيز التعاون بين جميع الأجهزة الوطنية لإنفاذ القانون.

١٤- وفي تركيا، توجد هيئة تنسيق مكونة من جميع سلطات إنفاذ القانون لتنسيق وتبادل المعلومات بخصوص التوجهات الحالية في مكافحة المخدرات والجرائم المنظمة الأخرى ضمن وزارة

الشؤون الداخلية في سياق الوثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وخطة العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ والوثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة وخطة العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وتعمل إدارة مكافحة الجريمة السيبرانية والمخدرات بالتنسيق مع هيئات أخرى على مكافحة جرائم المخدرات باستخدام الإنترنت.

١٥- وفي الإمارات العربية المتحدة، أسست اللجنة الوطنية العليا للوقاية من المخدرات لتحقيق جملة أهداف منها مكافحة تسويق المخدرات على الإنترنت. ويجري تبادل المعلومات عن المواقع المحجوبة بصورة منهجية ومنظمة. وأطلقت مبادرة لتطوير آليات وطرائق للبحث التقني من أجل مكافحة تسويق المخدرات على الإنترنت.

التوصية ٣

تشجّع الحكومات على الاستفادة من برامج المساعدة التقنية التي يتيحها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بناء القدرات المهنية لسلطاتها لإنجاح التحقيق في الجرائم السيبرانية والجرائم ذات الصلة، وجمع الأدلة المتعلقة بها، وملاحقة مرتكبيها قضائياً.

١٦- أفادت مصر بأنها لم تتلق أية مساعدة أو دعم في هذا المجال.

١٧- ولا ينفذ المكتب حالياً أي برنامج مخصص للمساعدة التقنية لفائدة سلطات إنفاذ قوانين المخدرات في باكستان. ولكن سوف يجري استكشاف الإمكانيات في هذا الشأن بالتنسيق مع المكتب القطري للمكتب في باكستان في الوقت المناسب.

١٨- وأفادت قطر بأن إدارة الرقابة الدوائية ملتزمة بالتعاون والتنسيق المستمرين مع المكتب وباستخدام أي برنامج يقترحه، وأنها تؤمن بالدور الأساسي الذي تؤديه هذه البرامج في تطوير مهارات موظفيها وكفاءتهم ومن ثمة بناء قدراتهم في جميع المجالات ذات الصلة بمكافحة المخدرات والجرائم المتصلة بها، بما في ذلك الجرائم السيبرانية.

١٩- وأفادت حكومة الجمهورية العربية السورية بأن المكتب لم ينفذ حتى الآن أي برنامج للمساعدة التقنية لبناء قدرات سلطاتها الوطنية.

٢٠- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بأنها تستخدم برامج المساعدة التقنية التالية، المتاحة من خلال المكتب: نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (بن أونلاين) ونظام التبليغ عن الحوادث التابع لمشروع أيون ونظام goCASE.

المسألة ٢: الديناميات والاتجاهات الحالية لأسواق المخدرات غير المشروعة في المنطقة

التوصية ٤

تشجّع الدول الأعضاء على اعتماد استراتيجيات وطنية لمنع إساءة استعمال عقاقير الوصفات الطبية والمؤثرات العقلية ومنع تعاطيها.

٢١- أفادت مصر بأن لديها استراتيجية وطنية ترمي إلى منع تعاطي عقاقير الوصفات الطبية والمؤثرات العقلية، وذلك من خلال لجنة ثلاثية مكونة من وزارات الداخلية والعدل والصحة، مكلفة

بالنظر في تعديل بعض الأحكام التشريعية المتصلة بمراقبة المخدرات ومتابعة جميع التطورات بخصوص تعاطي المنتجات الصيدلانية، بإدراجها في قوائم أو نقلها من جدول إلى آخر وفقاً لاتجاهات سوق الاتجار غير المشروع.

٢٢- ويطبق الأردن، من خلال المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية، استراتيجية تقضي بإتاحة عقاقير الوصفات الطبية والمؤثرات العقلية للاستعمال المشروع، ومنع إساءة استعمالها أو تعاطيها من خلال نظم قانونية تشمل الاستيراد والتصدير ومراقبة وتوزيع وصرف الأدوية ورصد الوصفات الطبية وتسجيلها وفحصها في مختلف المؤسسات الصيدلانية وفرض العقوبات المناسبة على المنتهكين.

٢٣- وتُتخذ الجهود الرامية إلى مكافحة المخدرات في باكستان بالتوافق التام مع السياسات والتشريعات الوطنية والالتزامات الدولية والوضع الداخلي. وتُراعى جميع هذه العوامل، بالإضافة إلى الخبرة التنظيمية والولاية الموكلة بها وحجم الخطر وبيئة العمل والأساس المنطقي وغيرها من المبادئ الإرشادية، لدى السعي إلى التوصل إلى موقف وطني موحد بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمخدرات. وتنص المادتان ٦ و٧ من قانون مراقبة المواد المخدرة لعام ١٩٩٧ على منع استيراد أو حيازة المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد الخاضعة للمراقبة، إلا لأغراض طبية أو علمية أو صناعية. علاوة على ذلك، تدرج عقاقير الوصفات الطبية ضمن نطاق السلطة الوطنية لمراقبة استعمال العقاقير المخدرة في باكستان، التي تخضع للوائح وزارة الخدمات الصحية الوطنية وتنسق معها. وترمي السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات لعام ٢٠١٠ (التي حدثت في عام ٢٠١١) إلى تعزيز مشاركة الجمهور في مكافحة تعاطي المخدرات وتعزيز أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات وتخفيف خدمات العلاج وإعادة التأهيل.

٢٤- وأفادت قطر بأنها حدثت استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ التي تركز على ثلاثة مجالات رئيسية: خفض العرض والطلب؛ والعلاج وإعادة التأهيل؛ وخدمات الرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج الاجتماعي. ويجري التصدي لجميع المحاولات الرامية إلى سوء استخدام أو تعاطي عقاقير الوصفات الطبية والمؤثرات العقلية ومنعها من خلال التدابير التالية: فرض السلطات الصحية لعمليات تفتيش منتظمة ومراقبة أكثر صرامة؛ والتعاون الوثيق بين السلطات الصحية والأمنية والجمارك بغية رصد أي نمط من أنماط إساءة الاستخدام. كما تتخذ إدارة الرقابة الدوائية، بالنظر إلى مهمتها الأساسية المتمثلة في كبح جميع الجرائم المتصلة بالمخدرات ومكافحتها، تدابير لمنع الاتجار بالمواد والعقاقير التي يساء استعمالها كتدبير وقائي إلى أن يُسن قانون يدرجها في الجداول. ويجري حالياً سن القوانين التي تدرج هذه المواد والعقاقير في الجداول. ويوجد نظام يرصد المؤثرات العقلية وهو برنامج إلكتروني لتتبع المخدرات عبر الرصد الشبكي لعمليات وصف العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وصرفها. كما تنسق إدارة الرقابة الدوائية عملها مع اللجنة الدائمة لشؤون المخدرات والمسكرات ومركز الاتصال والمعلومات وتتعاون معها في إدارة مختلف الحملات لإذكاء الوعي بالأضرار والمخاطر المرتبطة باستخدام العقاقير للأغراض غير الطبية.

٢٥- وأفادت الجمهورية العربية السورية بأنها حظرت استيراد بعض المؤثرات العقلية أو السلائف الكيميائية الخطيرة، بما في ذلك شبيه الإيفيدرين. وعلاوة على ذلك، وُجّهت تعليمات إلى الأطباء

تقضي بالتقليل من وصف الأدوية التي تحتوي على مؤثرات عقلية، وعززت المراقبة على صرف الصيدليات لهذه العقاقير.

٢٦- واتخذت في تركيا تدابير فعالة فيما يخص منع إساءة استعمال وتعاطي عقاقير الوصفات الطبية والمؤثرات العقلية في سياق الوثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وخطة العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ والوثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة وخطة العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨.

٢٧- وتتضمن الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة المخدرات في الإمارات العربية المتحدة مؤشرات للأداء المخطط له خاصة بوزارة الصحة وحماية الجمهور. ويستخدم نظام إلكتروني لمراقبة صرف العقاقير المخدرة ومنع إساءة استعمال الوصفات الطبية الخاصة.

التوصية ٥

تشجّع الدول الأعضاء على استعراض أطرها الحالية لمراقبة المخدرات للتأكد من أنها تدعم العمل بتدابير متوازنة تشمل الوقاية من المخدرات والعلاج من الإدمان لها وخدمات الرعاية وإعادة التأهيل والوقاية من أي عواقب صحية واجتماعية وضمان الحصول على العقاقير الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية وكذلك خفض العرض من المخدرات.

٢٨- تستند استراتيجية مكافحة المخدرات في مصر إلى نهج يوازن بين الحد من عرض المخدرات وخفض الطلب عليها. وبالإضافة إلى ذلك، تتعهد الحكومة المصرية، منذ عام ١٩٩٨، مراكز متخصصة بإعادة التأهيل والرعاية اللاحقة تتيح العديد من البرامج العلاجية وبرامج الرعاية.

٢٩- وفيما يخص الأدوية المتاحة لأغراض طبية، تتولى المؤسسة العامة للغذاء والدواء في الأردن مهمة الإشراف في هذا المجال من خلال تنظيم محاضرات لتعريف جميع الصيادلة والأطباء ومختلف الموظفين في المجال الطبي بالقوانين واللوائح والتوجيهات التي ينبغي لهم أن يمثلوا لها بغية تقليص صرف العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والمستحضرات الطبية الخاضعة للمراقبة بدون وصفة، ومن ثم الحد من عرض هذه العقاقير.

٣٠- وفي باكستان، لا تزال فرقة مكافحة المخدرات، منذ إنشائها، ملتزمة بالاضطلاع بأنشطة الحد من طلب المخدرات. وتُجرى أنشطة التوعية في جميع أرجاء البلاد بشكل منتظم. وترمي هذه الأنشطة إلى إذكاء وعي السكان بالمخاطر المرتبطة بالمخدرات ووقايتهم من التعرض لهذا الخطر. ويضطلع بهذه الأنشطة موظفون دائمون مؤهلون وأكفاء يتعاملون عن كثب مع الفئات المستهدفة والمنظمات غير الحكومية والإدارات المعنية من أجل التعاون معها. وهم كذلك مورد من موارد التوعية لفرقة مكافحة المخدرات في أنشطة خفض من الطلب على المخدرات. وتشتمل أنشطة التوعية المضطلع بها على ندوات ومحاضرات ومسيرات للتوعية وفعاليات رياضية ولوحات فنية ومسابقات لكتابة المقالات ومخيمات طبية مجانية ومواد إعلانية مطبوعة وإلكترونية وتوزيع مواد إعلامية. كما أطلقت فرقة مكافحة المخدرات برنامج سفير الشباب التابع للفرقة والذي يهدف إلى إشراك الشباب في إذكاء الوعي بشأن تعاطي المخدرات، لا سيما في المؤسسات التعليمية. وارتفع عدد السفراء من الشباب، منذ إطلاق البرنامج في حزيران/يونيه ٢٠١٤، إلى ٥٠٠٠ عضو نشط

في جميع أرجاء البلاد. ويهدف البرنامج في الأساس إلى إشراك الشباب في حملات إذكاء الوعي والوقاية من تعاطي المخدرات، تحت شعار "قل لا للمخدرات". ويرمي البرنامج إلى تعزيز وعي الجمهور، لا سيما أطفال الشوارع والطلاب والآباء والمدرسين، بتسليط الضوء على الاتجاهات الناشئة لتعاطي المخدرات. ويتيح البرنامج منصة لتشجيع المواهب الشبابية على التركيز على دور الشباب في خدمة الإنسانية والمجتمع دون أي تمييز أو استغلال. وتنظم فرقة مكافحة المخدرات حملات إعلامية لنشر الوعي على المستوى الوطني. وتشمل هذه الحملات وسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة ووسائل التواصل الاجتماعي. كما تُطلق حملات إعلامية خاصة في مناسبات معينة، مثل حملات الحج، واليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع والأعياد الوطنية. وتساعد أنشطة التوعية على إقامة صلة بين فرقة مكافحة المخدرات والناس، من خلال المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية والمنظمات الرياضية والتجمعات على المستوى المحلي وغيرها. وتستند هذه الأنشطة إلى المبدأ الذي يقضي باختفاء عرض المخدرات إذا اختفى الطلب عليها؛ لذا، تُهدف تدابير خفض الطلب على المخدرات إلى اقناع الناس بأن يقولوا "لا للمخدرات" بأنفسهم. وتضطلع فرقة مكافحة المخدرات حالياً بمبادرات هامة لتحذير الناس من مغبة تعاطي المخدرات، وهي: (أ) نشر فرقة مكافحة المخدرات رسالة "قل لا للمخدرات" موجهة للعامّة في زاوية الإعلانات المخصصة للقطاع العام في الجرائد؛ (ب) تدوين رسالة موجهة للعامّة من فرقة مكافحة المخدرات على فواتير استهلاك الغاز؛ (ج) تدوين رسالة موجهة للعامّة من فرقة مكافحة المخدرات على الأطرقة البريدية الداخلية التي تصدرها إدارة مكتب البريد في باكستان. وتدير فرقة مكافحة المخدرات ثلاثة مراكز نموذجية لعلاج الإدمان وإعادة التأهيل في إسلام آباد وكويتا وكاراتشي. والحكومة هي التي تمول مركز إسلام آباد وكويتا (٤٥ سريراً)، في حين أنّ مركز كاراتشي (٥٥ سريراً) تموله مساعدات ذاتية وتبرعات من المانحين. وتقدم هذه المراكز علاجاً مجانياً، ومرافق لإيواء المدمنين على المخدرات ويدوم العلاج ٤٥ يوماً. وهذه المراكز هي مستشفيات نموذجية تتبع بروتوكول العلاج الذي صادقت عليه الحكومة. ويعمل في كل مستشفى موظفون مؤهلون حسب الغرض الخاص للمركز. ويتضمن بروتوكول العلاج الطبي والنفسي والتفاعل الشخصي والأسري ومهارات إعادة التأهيل والتواصل ما بعد العلاج. وتقدم تلك المراكز أيضاً خدمات علاجية لمدة عشرة أيام في حالات الانتكاس. وإضافة إلى ذلك، شُيد عنبر لعلاج الإدمان على المخدرات للإناث والأطفال يضم ٤٨ سريراً في مركز علاج الإدمان وإعادة التأهيل في كاراتشي، ويجري تشييد مستشفى لعلاج الإدمان على المخدرات يضم ١٠٠ سرير في بيشاور ومركز يضم ٢٥ سريراً في مقاطعة سوکور. وعلاوة على ذلك، هنالك عدد من المراكز الخاصة لعلاج الإدمان على المخدرات في البلاد وتدرج هذه المراكز ضمن ولاية مديريات الصحة في المقاطعات التي تتواجد فيها.

٣١- وتعتبر قطر رائدة في مجال الوقاية من المخدرات، التي جعلتها محوراً لاستراتيجياتها الشاملة لتحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والرفاه، القائمة على سياسات وبرامج وقائية تهدف إلى حماية فئات المجتمع كافة، لا سيما الطلاب والشباب. وهي تنظم لهذا الغرض ندوات وتجمعات تعليمية وتستخدم مختلف وسائل الإعلام، بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي، لتعزيز الفهم العلمي الكامل لمخاطر الارتفاع، ومن ثم منع وقوع الأشخاص ضحايا لهذا الارتفاع. وتشارك في ذلك

المدارس والجامعات أيضاً، بوصفها مؤسسات اجتماعية، بغية حماية الشباب من المخدرات من خلال تنفيذ برامج ومشاريع وأنشطة مصممة لتثقيف الشباب وحمايتهم وضمان ابتعادهم عن المخدرات. كما أنشأت قطر مركزاً للخدمات الاجتماعية يستخدم برامج وأدوات مختلفة لتوعية جميع فئات المجتمع. ويحدد المركز الأسباب الاجتماعية للارتقاء للمخدرات والاضطرابات السلوكية، ويعالجها من خلال رسالة إعلامية ابتكارية ومدروسة. كما يتيح المركز مجموعة من المرافق للتواصل والحوار مع جميع قطاعات المجتمع، لا سيما شبابه. ويستخدم الرياضة للوقاية من تعاطي المخدرات وجرائم الأحداث. وإضافة إلى ذلك، أنشأت قطر عدداً من مراكز علاج الإدمان وإعادة التأهيل حرصاً منها على توفير العلاج وإعادة التأهيل وخدمات الرعاية اللاحقة للمرتدين للمخدرات، وإعادة إدماجهم في المجتمع وحمايتهم من الانتكاس. وأحدثت هذه المراكز مستشفى "نوفر"، وهي أكبر مرفق في الشرق الأوسط لعلاج الإدمان. وهي مرفق طبي ونفسي متكامل يقدم علاجاً شاملاً وممتازاً وخدمات لإعادة التأهيل والوقاية ورعاية اجتماعية متكاملة وبرامج تثقيفية وبحوث تطبيقية. وتعمل قطر على سن التشريعات واتخاذ التدابير لمنع تعاطي واحتلاس المواد والمسكنات الخاضعة للمراقبة، بما في ذلك فرض شروط فيما يخص الترخيص وحفظ السجلات والتفتيش والرصد والوصفات الطبية. وفي الوقت ذاته، تسعى قطر إلى ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية، إيماناً منها بحق المريض في تلقي العلاج الذي يخفف أوجاعه ومعاناته. ولذا، يحصل مزاولو المهن الطبية على تدريب متخصص في مجال الرعاية المخففة للألم والوصف الطبي للأدوية بروح من المسؤولية والاستخدام الآمن لشبائه الأفيون؛ ويوعى المرضى بشأن إساءة استعمال المواد الخاضعة للمراقبة والمشاكل الصحية المرتبطة بالاستخدام غير الطبي للمخدرات؛ وتتخذ التدابير لتوعية الجمهور بخصوص الاستخدام المسؤول للعقاقير المخدرة.

٣٢- وأفادت الجمهورية العربية السورية بأن أحد مراكز العلاج في محافظة حلب، وهو مركز ابن خلدون لعلاج الإدمان، قد استأنف عمله، ولكن لم يُنشأ أي مركز لإعادة التأهيل حتى الآن. غير أن السلطات الوطنية تنظم حملات توعية اجتماعية وصحية سنوياً.

٣٣- وتوجد في تركيا أطر لمكافحة المخدرات لضمان استجابة شاملة تشمل منع تعاطي المخدرات وعلاج الارتقاء للمخدرات وخدمات الرعاية وإعادة التأهيل والوقاية من العواقب الصحية والاجتماعية وضمان الحصول على العقاقير المخدرة الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية وخفض عرض المخدرات في إطار الوثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وخطة العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، والوثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة وخطة العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، مع وجود إطار تعاون راسخ.

٣٤- وتتضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات في الإمارات العربية المتحدة إنشاء لجنة وطنية عليا للوقاية من تعاطي المخدرات ولجنة وطنية عليا للعلاج وإعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي. واعتمدت مؤشرات لقياس الأداء ومبادرات للاستثمار في برامج الوقاية من تعاطي المخدرات، وتحقيق التوازن بين مختلف جوانب مكافحة المخدرات، وتوسيع نطاق مرافق العلاج وإعادة التأهيل والحد من معدلات الانتكاس، دون المساس بإجراءات الحصول على ما هو ضروري ومناسب من العقاقير المخدرة المستخدمة لعلاج الأعراض الطبية.

التوصية ٦

تُشجّع الدول الأعضاء على تعزيز استراتيجياتها الوطنية لخفض الطلب على المخدرات لتصبح شاملة وقائمة على الأدلة ومدعومة بعمليات رصد وتقييم.

٣٥- خفض الطلب هو من أهم الأعمدة التي تقوم عليها استراتيجية مكافحة المخدرات في مصر. وفي هذا السياق، أنشأت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، في عام ٢٠١٥، وفي إطار هيكلها التنظيمي، إدارة خاصة، وهي إدارة التوعية والتواصل مع جهات خفض الطلب على المخدرات، مكلفة بالتواصل مع جميع الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بغية تنسيق جهود التصدي لمشكلة المخدرات.

٣٦- وتنظم المؤسسة العامة للغذاء والدواء في الأردن، من خلال استراتيجية خفض الطلب على العقاقير المخدرة الخاضعة للمراقبة والمخصصة للأغراض الطبية، محاضرات لتوعية جميع فئات المجتمع في الأردن بشأن الاستخدام السليم للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والمسكنات التي قد يساء استخدامها.

٣٧- ويتمثل العنصر الأساسي للسياسة الوطنية لمكافحة المخدرات في باكستان في خفض الطلب على المخدرات بالتركيز على الوقاية من الطلب على المخدرات ومعالجة متعاطيها، وتتضمن الأهداف السياساتية التالية: تعزيز الجهود الرامية إلى الوقاية من الطلب على المخدرات من خلال التثقيف وحملات ومشاريع تعبئة المجتمعات المحلية (جعل المنازل والمدارس والسجون والمدن خالية من المخدرات؛ ووضع مناهج تعليمية تعنى بمكافحة المخدرات؛ وإشراك النقابات العمالية؛ وتحسين مرافق الرعاية اللاحقة؛ وتنظيم حملات تعبئة المجتمعات المحلية وإذكاء الوعي لديها؛ ودور الأحزاب السياسية في الحركات الاجتماعية)؛ وتطوير نظام لعلاج متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم يتسم بالفعالية وسهولة الوصول إليه (تحسين مرافق المستشفيات ومرافق مراكز العلاج من المخدرات، ودعم مرافق العلاج التابعة للمنظمات غير الحكومية، وتوسيع نطاق مرافق علاج مدمني المخدرات في السجون، وإنشاء مراكز علاج للنساء والأطفال، ووضع بروتوكول موحد لعلاج الإدمان على المخدرات)؛ وإجراء دراسة استقصائية بشأن تعاطي المخدرات لتحديد مدى انتشار الإدمان على المخدرات.

٣٨- وأفادت السلطات في قطر بأنها تولي اهتماماً خاصاً للوقاية من الأضرار المتصلة بالمخدرات من خلال خفض العرض، وأنها الأولوية التي تركز عليها الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات. والهدف هو إذكاء وعي الناس بالمخاطر التي تفرضها المخدرات ومساعدة فئات المجتمع كافة، لا سيما الشباب، بغية التوصل إلى فهم علمي كامل لمخاطر الإدمان للمخدرات. ويجري تحليل الإحصاءات المتعلقة بالمضبوطات التي تصادها إدارة مكافحة المخدرات بشكل شهري ونصف سنوي وسنوي. ومن ثم، تُستخدم النتائج لتصميم خطط مدروسة ومدعومة بالأدلة بغية توعية المجتمعات وحماية أفرادها من الوقوع ضحية لهذه الآفة. وتحقيقاً لهذا الغرض، تنظم الإدارة ندوات تثقيفية وعروضاً واجتماعات وتنشر كتيبات وملصقات ومنشورات وتستخدم وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لتعزيز وعي الجمهور بالمخاطر والأضرار التي تسببها المخدرات. كما تُطبق المعايير الدولية الخاصة بالوقاية من تعاطي المخدرات؛ وتنظم دورات تدريبية للتوعية مع

الأقران؛ ويُستعان بالأسرة والمدرسة؛ وتُكوّن شراكات استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية؛ وتُستخدم الرياضة للحماية من آفة المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، أُسس مركز خدمات الاتصال يعمل فيه خبراء في التوعية والإرشاد الأسري وعلم النفس ومرشدون اجتماعيون ومربون. ويرصد المركز ويدرس الظواهر والسلوكيات الاجتماعية السلبية، ويقترح حلولاً وبرامج توعية مناسبة بالعمل مع السلطات ذات الصلة. كما يوفر المركز مجموعة من المرافق للاتصال والحوار مع جميع فئات المجتمع، خاصة الشباب.

٣٩- والوثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وخطة العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ في تركيا هما وثيقتان شاملتان ومدعومتان بالأدلة، ويجري رصدهما وتقييمهما بطريقة بالغة الفعالية مع الهيئات التنسيقية (المجلس الأعلى لمكافحة المخدرات وهيئة مكافحة المخدرات وهيئة التقنية لمكافحة المخدرات، بمشاركة جميع الوزارات ذات الصلة).

٤٠- وتستند الإمارات العربية المتحدة في استراتيجياتها الوطنية لخفض عرض المخدرات إلى المعايير الدولية الخاصة بالوقاية من تعاطي المخدرات، التي اعتمدها الأمم المتحدة، واعتمدت الإمارات العربية المتحدة مؤشرات لقياس الأداء في مجال خفض معدلات الارتمان للمخدرات في أوساط طلبة المدارس وخفض عدد المتعاطين لأول مرة.

المسألة ٣: تدابير مكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة

التوصية ٧

ينبغي للحكومات أن تشجّع أجهزة إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية لديها على العمل معاً والردّ بسرعة على الطلبات القانونية التي تردّها من السلطات المختصة الأجنبية للحصول على المعلومات والدعم بشأن التحقيقات المالية.

٤١- أخطرت حكومة مصر بأنها عينت المكتب الفني في الإدارة العامة للتعاون الدولي، التابعة لوزارة العدل، سلطةً مختصةً لتنفيذ أحكام المادة ٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة. وعلاوة على ذلك، يتضمن قانون الإجراءات الجنائية في مصر العديد من الأحكام التي تسمح بالتعاون الدولي والإنايات القضائية فيما يتعلق بجرائم المخدرات.

٤٢- وأفادت باكستان بأنها تجري تقييماً وطنياً للمخاطر، وتعقد اجتماعات منتظمة مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك فرقة مكافحة المخدرات ووحدة الرصد المالي (وهي وحدة الاستخبارات المالية في باكستان). وتتعاون هاتان الهيئتان تعاوناً وثيقاً في إصدار التقارير عن المعاملات المشبوهة والتحقيق بشأنها. وعلاوة على ذلك، يجري الرد على نحو وافي على جميع الطلبات المتعلقة بالحصول على المعلومات والمساعدة، التي ترد من دول أخرى من خلال القنوات المناسبة بموجب الالتزامات الوطنية والدولية.

٤٣- وتساهم قطر، ممثلة في إدارة مكافحة المخدرات والسلطات ذات الصلة، مساهمةً قيمةً في الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى الوقاية من المخدرات ومكافحة الجرائم المتعلقة بها، بما في ذلك،

غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهي بذلك تولي اهتماماً كبيراً لتعزيز آليات التعاون الدولي مع أجهزة مكافحة المخدرات النظرية والمراكز المهمة والمنظمات والكيانات الدولية، بما في ذلك التعاون القضائي ودعم التحقيقات وتبادل المعلومات ذات الصلة. وقد خُصص للتعاون الدولي فصل كامل من القانون القطري المعني بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والإجراءات القانونية المتصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٤٤- وأوضحت الجمهورية العربية السورية أن أجهزتها الوطنية لم تتلق من أي سلطة حكومية أجنبية أي طلب قانوني مستعجل للحصول على معلومات أو دعم.

٤٥- وفي تركيا، تعمل أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات ووحدات الاستخبارات المالية معاً في إطار التحقيقات الرامية إلى إيجاد الروابط بين الجرائم المتصلة بالمخدرات والأنشطة الإجرامية المنظمة الأخرى، فضلاً عن تمويل الإرهاب، وذلك من خلال فريق عمل وطني ينسق أعماله مجلس التحقيق في الجرائم المالية.

٤٦- وفي الإمارات العربية المتحدة، أسست اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات بغية مكافحة المخدرات. وهي تشمل جميع أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات في البلاد، بما فيها وحدة مكافحة غسل الأموال التابعة للبنك المركزي في الإمارات العربية المتحدة. والوحدة التنظيمية المسماة "قسم مكافحة المخدرات وغسل الأموال" هي السلطة المعنية بالمسائل التي تشملها التوصية ٧.

التوصية ٨

ينبغي للحكومات أن تدعم إنشاء أفرقة تحرر مشتركة بين الأجهزة للتحقيق في غسل عائدات الاتجار بالمخدرات.

٤٧- أفادت مصر بأن القانون رقم ٨٠ المعني بمكافحة غسل الأموال قد صدر في عام ٢٠٠٢ وعُدل لاحقاً بالقانون رقم ٧٨ لعام ٢٠٠٣ والقانون رقم ٣٦ لعام ٢٠١٤. وبعد إصدار هذا القانون، أُسست وحدة لمكافحة جريمة غسل الأموال المتأتية من جرائم المخدرات. وتعمل أجهزة مكافحة المخدرات على إنفاذ أحكام قانون غسل الأموال على الأشخاص الذين يحصلون على أصول نتيجة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتنسق الوحدة مع وحدة غسل الأموال التابعة لوزارة العدل مع نظرائها في مختلف البلدان.

٤٨- وشرعت حكومة باكستان في اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتشجيع التعاون بين أجهزة مكافحة غسل الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات. وتنظم فرقة مكافحة المخدرات، بوصفها الهيئة التنسيقية لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمخدرات غير المشروعة، اجتماعات بصورة منتظمة لتعزيز التعاون بين الأجهزة والتبادل السريع للمعلومات. ولكن، حتى الآن، لم يُؤسس أي فريق تحقيق مشترك بين الأجهزة للتحقيق في غسل الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات.

٤٩- وأفادت قطر بأن كل أجهزتها المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتعاون وتنسق فيما بينها لمنع ومكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جرائم، بما فيها جرائم تمويل الإرهاب والفساد وجميع الأنشطة الإجرامية المنظمة

الأخرى. وتواصل الأجهزة التالية التنسيق والتعاون فيما بينها: وحدة المعلومات المالية واللجنة الوطنية المعنية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب واللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب (وزارة الداخلية) وقسم الجرائم الاقتصادية (قسم التحقيق الجنائي التابع لوزارة الداخلية) ومكتب الحجز والمصادرة، الذي يخضع لسلطة المدعي العام وهو مسؤول عن تقصي وتتبع الأصول التي قد تخضع للضبط والمصادرة.

٥٠- وأفادت الجمهورية العربية السورية بأنها أصدرت مرسوماً تشريعياً لمكافحة غسل الأموال، لا سيما عائدات جرائم المخدرات.

٥١- وفي تركيا، تعمل أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات و وحدات الاستخبارات المالية معاً في التحقيق من أجل إيجاد الروابط بين جرائم المخدرات وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة، فضلاً عن تمويل الإرهاب، من خلال فريق عمل وطني تنسق أعماله وحدة الاستخبارات المالية في تركيا.

٥٢- وفي الإمارات العربية المتحدة، تعمل أجهزة إنفاذ القانون معاً بطريقة متكاملة لمعالجة مشكلة غسل عائدات الاتجار بالمخدرات. وأصدرت الحكومة لوائح تنفيذية لقانون غسل الأموال، تتضمن تعديلات ترمي إلى مساعدة الأفرقة المسؤولة عن التحقيق في القضايا التي تشمل غسل الأموال، لا سيما عائدات الاتجار بالمخدرات، في عملها.

التوصية ٩

تُشجّع الحكومات على الاستفادة من الدعم التقني المتخصص الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تعزيز قدراتها على مكافحة غسل الأموال وما يتصل به من جرائم.

٥٣- أفادت مصر بأنها لم تتلق أيّ مساعدة أو دعم في هذا المجال.

٥٤- وينظم المكتب في باكستان ندوات ودورات تدريبية قصيرة لبناء قدرات مسؤولي أجهزة إنفاذ القانون، بما في ذلك فرقة مكافحة المخدرات، غير أنّ هذه الندوات والدورات التدريبية غير كافية مقارنة بالطبيعة التقنية لجريمة غسل الأموال. وطلبت فرقة مكافحة المخدرات من المكتب أن يرعى توظيف سبعة خبراء ماليين محليين لإجراء التحقيقات المعقدة بخصوص غسل الأموال والموجودات المتصلة بالاتجار بالمخدرات غير المشروعة.

٥٥- وأفادت قطر بأنها تعمل بالتعاون والتنسيق مع جميع هيئات الأمم المتحدة، بما فيها المكتب. كما أنها تسعى للاستفادة من أيّ دعم تقني يتيح المكتب بغية تعزيز قدرتها على منع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وجميع الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة المتصلة بالاتجار بالمخدرات وغسل عائدات الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٥٦- ولم تتلق الجمهورية العربية السورية أيّ دعم تقني في السنوات الأخيرة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٧.